التقرير السنوي لمتابعة الإنجازات

المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

2018م

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد

نشأة المجلس

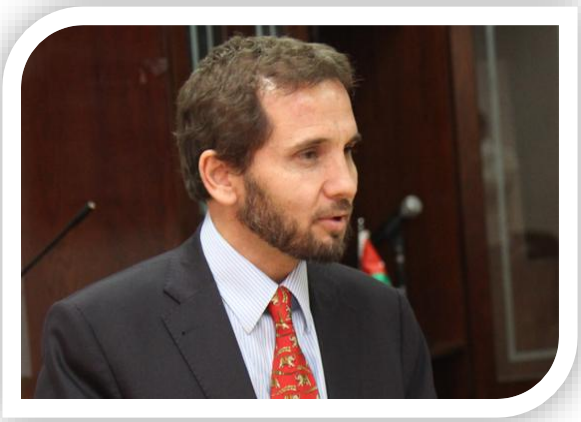

تأسس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كمؤسسة عامة مستقلة بموجب قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لسنة 2007م وكان يُطلق عليه اسم "المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين"، يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير رعد بن زيد.

وقد صدرت الإرادة الملكية بتاريخ 2014/4/21م بتعيين سمو الأمير مِرعد بن رعد بن زيد رئيساً للمجلس الأعلى وفي ظل رئاسة سموه للمجلس صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017م، والذي تم بموجبه تعديل إسم المجلس ليصبح "المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" ليشكل المظلة المؤسسية والقانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة.

فهرس المحتويات

نشأة المجلس 5
الرؤية 7
الرسالة 7
مهام المجلس: 8
منهجية عمل المجلس 9
الجهات الشريكة وأصحاب المصلحة 10
أبرز إنجازات المجلس 12
أولاً: السياسات والتطوير المؤسسي: 12
ثانياً: التشريعات وحقوق الانسان: 13
ثالثًا: العيش المستقل وبدائل الإيواء: 15
رابعًا: التعليم الدامج 16
خامسًا: الاعتماد: 19
سادسًا: إمكانية الوصول والتصميم الشامل: 21
سابعًا: الرصد والمتابعة: 23
ثامنًا: الإتصال والإعلام: 24
تاسعًا: التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات: 28
عاشرًا: لجنة تكافؤ الفرص: 29
حادي عشر: بناء القدرات وإذكاء الوعي: 31
ثاني عشر: التعاون والعلاقات الدولية 35
ثالث عشر: رصد ومتابعة الشكاوى المُقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة: 36
التحديات التي واجهها المجلس خلال العام 2018: 38

الرؤية

مجتمع يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بحياة كريمة مستدامة تحقق لهم مشاركة فاعلة قائمة على الإنصاف والمساواة.

الرسالة

رسم السياسات والتخطيط والتنسيق والمتابعة والدعم لجميع الأنشطة المبذولة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة باعتماد نهج الإدارة التشاركية والحاكمية الرشيدة والمساءلة والشفافية.

الهيكل التنظيمي

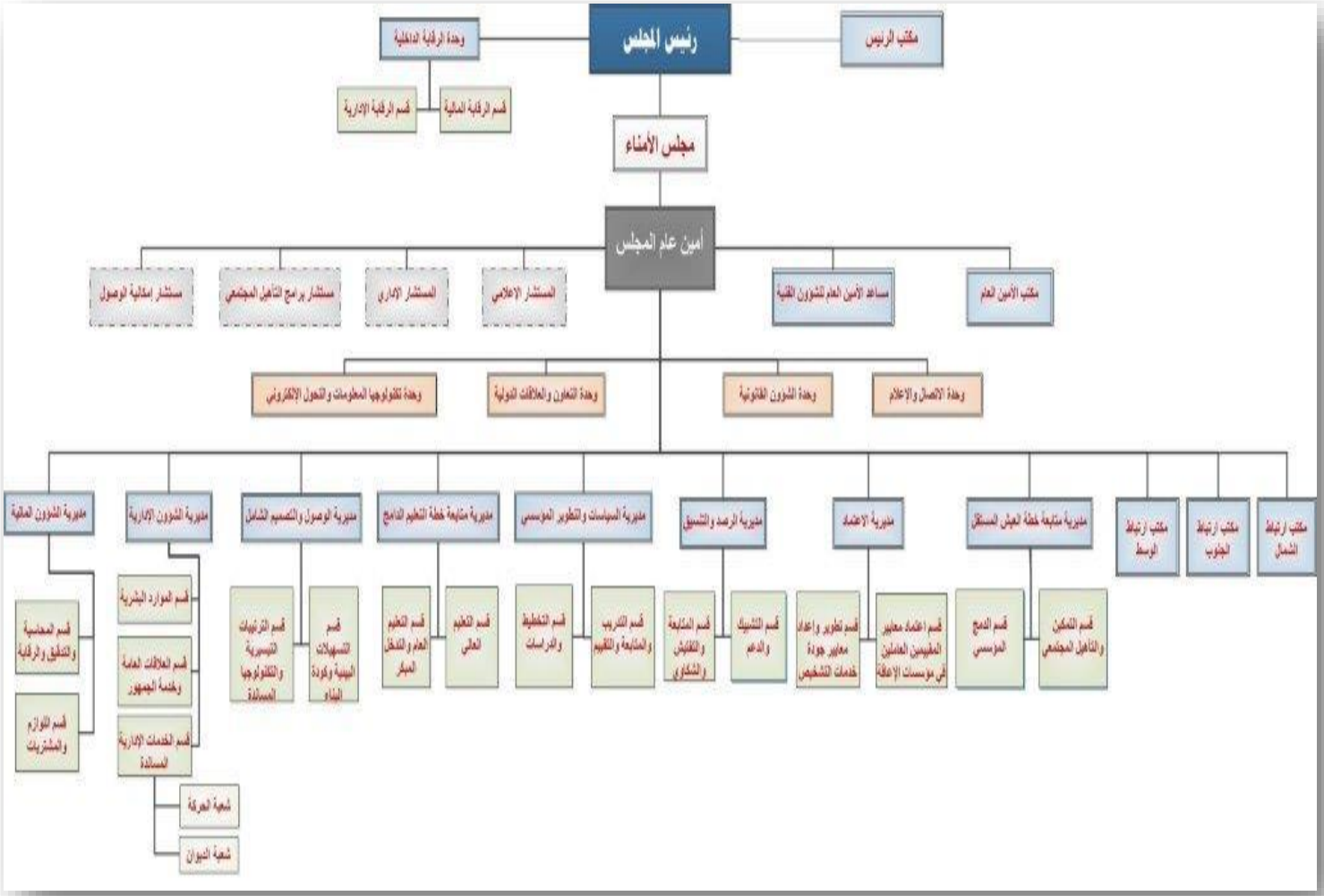

مهام المجلس:

- ❑ اقتراح السياسة العامة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووصولهم إلى الخدمات المختلفة ورفعها لمجلس الوزراء
- ❑ اقتراح القوانين والأنظمة ذات الصلة بمهام المجلس.
- ❑ تقديم الدعم الفني للوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية في وضع استراتيجياتها وخططها وبرامجها، لضمان شمولها لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❑ التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، لتحديد الأدوار والاختصاصات في مجال الإعاقة.
- ❑ متابعة ورصد تطبيق الجهات ذات العلاقة لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❑ رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم على المستوى الوطني، والتحقق من الشكاوى الفردية والمؤسسية المتعلقة بالتمييز على أساس الإعاقة أو بسببها.
- ❑ إصدار المعايير المنصوص عليها في القانون والتدريب عليها، ومراقبة مدى التزام الجهات المعنية بتطبيقها.
- ❑ إجراء المسوحات والدراسات الشاملة والمتخصصة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتقييم الخدمات المتاحة لهم، ومدى وصولهم إليها، بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- ❑ تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة وإقرار نتائج عملها وتحديد مكافآت أعضائها وفقاً للتشريعات النافذة.

منهجية عمل المجلس

تنطلق منهجية عمل المجلس من منطلقات أساسية توجه عمله، وتحدد أسس تنفيذ مهامه وتحقيق أهدافه؛ وتتضمن هذه المنهجية الآتي:

- **ترجمة التزامات الأردن بالإتفاقيات والقوانين المحلية والدولية:**
  - إتفاقية «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006».
  - قانون «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017».
  - أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأردن 2025.
- **إنشاء قاعدة بيانات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة:**
  - الوصول لمؤشرات واقعية للإعاقة.
- **إصدار معايير الجودة للخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.**
- **تطوير مناطق وأماكن نموذجية مهيأة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.**

الجهات الشريكة وأصحاب المصلحة

يـرتبط المجلـس الأعلـى لحقـوق الأشـخاص ذوي الإعاقـة بمجموعـة مـن الجهـات الشـريكة وأصـحاب المصلحة لتحقيق أهدافه ومن أبرزها:

رئاسة الوزراء	مجلس الوزراء، واللجان الوزارية المختلفة
المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية	جميع الوزارات. المؤسسات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر: مؤسسة التدريب المهني، أمانة عمان الكبرى، الجمعية العلمية الملكية، مجلس البناء الوطني، نقابة المهندسين، البنك المركزي الأردني، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ديوان الخدمة المدنية، المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، المؤسسات الإعلامية، دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الجمارك، دائرة الموازنة العامة، مركز تنمية الموارد البشرية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المجلس الأعلى للسكان، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مجلس إعتماد المؤسسات الصحية، صندوق المعونة الوطنية، صندوق التنمية والتشغيل، المركز الوطني لحقوق الانسان. مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة، اللجنة البارلمبية الأردنية، أندية الأشخاص ذوي الإعاقة.

الجهات المانحة	وكالـــة الولايـــات المتحـــدة للإنمـــاء الـــدولي (USAID). منظمـــات ومؤسســـات وبـــرامج الأمـــم المتحـــدة: UNICEF, UNRC/UNDP, ESCWA, UNESCO, WG, UNFPA, UNHCR, UNWomen – Country Office for Jordan, UNIFEM, WFP السفارات في المملكة الأردنية الهاشمية: Embassy of Belgium, Embassy of Canada, Embassy of Japan, Embassy of Spain, Embassy of the Swiss Confederation, British Embassy, Embassy of the United States of America, Embassy of the Republic of Korea

أبرز إنجازات المجلس
2018م

أولاً: السياسات والتطوير المؤسسي:

تولى المجلس الأعلى بعد صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 مهامه الأساسية في رسم السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون والشراكة مع الجهات المعنية حيث تم إنجاز الآتي من قبل مديرية السياسات والتطوير المؤسسي:

- إعداد الخطة السنوية للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للعام 2018.
- إعداد ورقة موقف بعنوان "دور التأهيل المجتمعي في برنامج العيش المستقل" من خلال مديرية متابعة خطة العيش المستقل بالتعاون مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي.
- المشاركة في إعداد ورقة موقف الأردن من خدمات الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم الإنجابية بالشراكة مع المجلس الأعلى للسكان، بهدف رفع الوعي وتوفير المعلومات للأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم ومقدمي الخدمات.
- التعاون والتنسيق مع مركز الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية بالتعاون مع مديرية الشؤون الإدارية حيث تم البدء بتأهيل كوادر المجلس وبناء قدراتهم بهدف تمكينهم من أداء المهام المُناطة بهم لتحقيق أهداف المجلس بكفاءة وفاعلية؛ حيث تم التنسيق لبناء قدرات (10) عشرة من كوادر المجلس في الدورات التي يُنفذها المركز وقد شارك (3) ثلاثة منهم في دورتيّ (التدريب المتخصص لمعايير جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، والمُقيم المعتمد) والعمل جاري لإشراك الموظفين الآخرين بحسب أجندة البرامج التدريبية في المركز.
- البدء بإعداد "تقرير التقييم الذاتي للحوكمة" بحسب المعايير المحددة من وزارة تطوير القطاع العام؛ وبما يعزز الحاكمية الرشيدة وذلك استجابة من المجلس لتنفيذ مشروع تعزيز وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام من خلال اللجنتين الفنية والتوجيهية والتي تم تشكيلها من الكوادر المتخصصة في المجلس.
- التحضير لإعداد وثيقة السياسات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام 2019-2021 تنفيذًا للمادة (8) بند (أ) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 حيث تم التعاقد مع بيت خبرة متخصص في هذا المجال.

ثانياً: التشريعات وحقوق الانسان:

يسعى المجلس في مجال التشريعات للتعاون مع الجهات الشريكة للعمل على متابعة تنفيذ وتفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 وفي هذا المجال عملت وحدة الشؤون القانونية بالمجلس على إنجاز الآتي:

- مصادقة المملكة على معاهدة مراكش "لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات"، وتم نشرها بالجريدة الرسمية العدد (5503) بتاريخ 1. 3. 2018.
- تعزيز أطر التنسيق والتعاون مع الجهات الشريكة للمجلس من خلال توقيع مذكرات التفاهم والتي تسهم في توضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالمجلس أو بالشركاء، بالتنسيق مع المديريات الفنية المعنية من المجلس وعلى النحو التالي:

- توقيع مذكرة التفاهم ما بين المجلس وكلية علوم التأهيل/ الجامعة الأردنية من خلال مديرية متابعة خطة العيش المستقل، والتي تهدف لتنفيذ البرامج والمشاريع لخدمة المجتمع في قضايا الإعاقة والتأهيل، وتقييم برامج التأهيل وتنفيذ البحوث المشتركة.
- توقيع مذكرة التفاهم ما بين المجلس والشركة الوطنية للتدريب والتشغيل من خلال مديرية متابعة خطة العيش المستقل، بهدف تصميم البرامج التدريبية واعتمادها وفقاً لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والمساهمة في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج التدريب المهني التي تنفذها الشركة، وإعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة الملتحقين بالتدريب من الرسوم التدريبية.
- توقيع مذكرة تفاهم ما بين المجلس وصندوق التنمية والتشغيل من خلال مديرية متابعة خطة العيش المستقل، وذلك تنفيذًا للمادة (26) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، والتي أشارت إلى قيام صندوق التنمية والتشغيل باتخاذ التدابير التي تكفل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لخدمات الصندوق على أساس المساواة مع الآخرين، كما ضمنت إدارة الصندوق بقراراتها منح التمويل اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة بسعر مرابحة تفضيلي أقل بنسبة 1% من السعر الذي يتقاضاه الصندوق على أي من البرامج التي ينفذها.
- توقيع مذكرة تفاهم ما بين المجلس ومركز العدل للمساعدة القانونية، بهدف تعزيز العمل المشترك في مجال تنفيذ البرامج الهادفة الى التمكين القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وعقد المحاضرات التوعوية الهادفة إلى رفع الوعي العام في المواضيع القانونية التي تمس الفئات المستهدفة والتي تسهم في التمكين القانوني لهم.

- توقيع مذكرة تفاهم ما بين المجلس وجامعة العلوم والتكنولوجيا من خلال مكتب إرتباط إقليم الشمال بهدف استقبال الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والإضطرابات النطقية في عيادات ومختبرات السمع والنطق التابعة لكلية العلوم الطبية التطبيقية وإعداد التقرير التقييمي للحالات ومخطط السمع إذا كانت المشكلة سمعية، وإعداد الخطة العلاجية لكل حالة، وتوفير التقييم والعلاج والتدريب السمعي والنطقي مجاناً لهذه الحالات.

- إعداد ورفع تقرير الرد على الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بإتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في الفقرة 18 (الأطفال ذوي الإعاقة)، والفقرة 35 (حماية السلامة الشخصية)، وذلك ضمن مشروع "رصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان".
- صدور "تعليمات اعتماد مُترجمي لغة الإشارة رقم (1) لسنة 2018" وتعديلاتها في الجريدة الرسمية عدد 5520 بتاريخ 14. 6. 2018 بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 من خلال مديرية إمكانية الوصول والتصميم الشامل.
- المشاركة في إعداد تقرير المملكة الثالث للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR) والذي تمت مناقشته أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف/ سويسرا بتاريخ 8. 11. 2018.
- إعداد مسودة "تعليمات معالجة الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة الصحة" بالتنسيق مع إدارة التأمين الصحي/ وزارة الصحة بالتعاون مع مديرية الإعتماد.
- إعداد مسودة "جدول الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول في التعليم العالي" بالتعاون مع مديرية متابعة خطة التعليم الدامج ومديرية إمكانية الوصول والتصميم الشامل.
- مراجعة مسودة نظام مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة في ضوء القانون رقم (20) لسنة 2017 بالتنسيق مع وزارة التنمية الإجتماعية بالتعاون مع مديرية متابعة خطة العيش المستقل.
- إعداد "تعليمات لجنة تكافؤ الفرص" المشكلة بموجب المادة (14) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 لبيان مهام ومسؤوليات اللجنة وآلية عملها لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل.
- تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في "ورقة سياسة حقوق المرضى وعائلاتهم" في مستشفى الجامعة الأردنية بالتعاون مع مديرية إمكانية الوصول والتصميم الشامل.
- إعداد تقرير "واقع حال التشريعات الخاصة ببرامج التدخل المبكر" واعتماده؛ حيث تمت مراجعة الأنظمة والتعليمات النافذة في الأردن والمتعلقة بالتدخل المبكر بالتعاون مع مديرية متابعة خطة التعليم الدامج.

ثالثًا: العيش المستقل وبدائل الإيواء:

في إطار سعي المجلس لتعزيز منظومة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة؛ بهدف الوصول للحلول والبدائل المرحلية والدائمة لدور الإيواء الحكومية والخاصة، فقد عملت مديرية متابعة خطة العيش المستقل على إنجاز الآتي:

- تشكيل اللجنة الوطنية للعيش المستقل وبمشاركة ممثلين من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المركز الوطني لحقوق الانسان ووزارة التربية والتعليم، بهدف وضع خطة وطنية شاملة تتضمن حلول وبدائل مرحلية ودائمة لدور الإيواء.
- زيارة وفد أردني يضم ممثلين من المجلس ووزارة التنمية الإجتماعية لمنظمة (LUMOS) البريطانية بهدف التعاون في مجال تطوير خدمات بديلة لمنظومة الرعاية الإيوائية للأطفال والبالغين من ذوي الإعاقة، وتعزيز منظومة العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، وتم ذلك بالتعاون مع وحدة العلاقات والتعاون الدولي.
- إعداد دراسة بعنوان "تقرير المسح الميداني لواقع حال المراكز الإيوائية في الأردن" وتم توظيف نتائج الدراسة في الخطة الوطنية الشاملة لبدائل الإيواء، بالتعاون مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي.
- إعداد مسودة الخطة الوطنية الشاملة التي تتضمن حلولاً وبدائل مرحلية ودائمة لدور الإيواء، وقد تم عقد ثلاثة لقاءات تشاورية في الأقاليم الثلاثة هدفت لأخذ التغذية الراجعة من المؤسسات الفاعلة في مجال الإعاقة بهدف الخروج بخطة وطنية شاملة تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل بالمجتمع.
- المساهمة في تعزيز مهارات العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال بناء قدرات العاملين في برامج التأهيل المجتمعي؛ حيث تم تنفيذ برنامج تدريبي "دورة التخطيط للتأهيل المجتمعي" بتنظيم من مركز "سيتي" بالتعاون مع المجلس. وقد شارك في هذا البرنامج (26) ستة وعشرون مُشاركًا ومُشاركة (10 ذكور، و16 أنثى) وبواقع (70) سبعين ساعة تدريبية خلال الفترة من (2018/11/26) ولغاية (2018/12/8).
- إعداد تقرير حول واقع حال برامج التأهيل المجتمعي، وتضمن ذلك حصرًا للإحتياجات التدريبية للكوادر العاملة في هذه البرامج، بهدف تعرف إحتياجاتهم، وبما يمكن المجلس من رسم السياسات التي تضمن تطوير هذه البرامج. وبناءً على نتائج هذه الدراسة؛ يعكف المجلس على إعداد حقيبة تدريبية من قبل خبراء في مجال التأهيل المجتمعي وبما يمكن المجلس من تنفيذ البرامج التدريبية الهادفة لبناء قدرات

الكوادر العاملة في برامج التأهيل المجتمعي في مجال تعزيز منظومة العيش المستقل ضمن بدائل الإيواء، بالتعاون مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي.

- إعداد خطة عمل لتطوير البرنامج الريادي في التأهيل المجتمعي في الضليل بالشراكة ما بين المجلس وجمعية سيدات الضليل بهدف تعزيز مهارات العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يمثل هذا البرنامج نموذجًا رياديًا يطبق على أرض الواقع لبدائل منظومة الإيواء.
- إعداد تقرير واقع حال معاهد التدريب المهني التابعة لمؤسسة التدريب المهني لتحديد الاحتياجات الفنية والتدريبية لتصبح هذه المعاهد مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة تنفيذًا لبنود مذكرة التفاهم الموقعة معهم بهدف المساهمة في تطوير ثلاثة معاهد ريادية نموذجية.
- المشاركة في وضع تعليمات دور الحضانة من خلال عضوية المجلس في اللجنة المشكلة لهذه الغاية في وزارة التنمية الاجتماعية.

رابعًا: التعليم الدامج:

يساهم المجلس بحسب مهامه الواردة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 في تحقيق الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، لضمان تمتع الطلبة ذوي الإعاقة بالمواطنة الكاملة والحقوق غير المنقوصة في التعليم والوصول بهم إلى أقصى إمكانياتهم وقدراتهم وتقديم الخدمات لهم على أساس من الحقوق وتكافؤ الفرص وعدم التمييز على أساس الإعاقة أو بسببها؛ حيث قام المجلس من خلال مديرية متابعة خطة التعليم الدامج بإنجاز الآتي:

- تقديم الدعم الفني لوزارة التربية والتعليم والمشاركة في وضع خطة التعليم الدامج ومتابعتها وضمن المراحل التالية:
  1. المشاركة في عضوية اللجنة العليا لمتابعة تنفيذ بنود مذكرات التفاهم مع وزارة التربية والتعليم.
  2. تشكيل اللجنة الاستشارية التوجيهية لإعداد الخطة العشرية للتعليم الدامج.
  3. إعداد المحاور الرئيسة، والأهداف، والإطار العام، والمنطلقات والمرتكزات، والرؤية والرسالة للخطة العشرية للتعليم الدامج، واعتمادها من قبل أعضاء اللجنة الاستشارية واللجنة العليا المشكلة في وزارة التربية والتعليم.
  4. تشكيل لجنة فنية لإعداد خطة عمل لتأهيل أربع مدارس كنموذج ريادي في التعليم الدامج وهي:
     - مدرسة فاطمة الزهراء/ الكرك –غور الصافي.

- مدرسة خولة بنت الأزور/ المشارع.
- مدرسة ضاحية الأمير حسن/ ماركا.
- مدرسة سعد بن ابي وقاص/ العاصمة –الهاشمي الشمالي.

5. إعداد تقرير لواقع حال هذه المدارس وإعداد خطة عمل لتهيئتها بالتعاون مع مديرية الوصول والتصميم الشامل.

- تطوير معايير التشخيص التربوي بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعاون مع مديرية الإعتماد حيث تم إنجاز الآتي:

1. تشكيل فريق عمل من المجلس لإعداد المعايير؛ وقد تم الإنتهاء من إعداد الشروط المرجعية للعمل على المشروع.
2. تشكيل اللجنة الفنية؛ وإعداد الشروط المرجعية لعمل اللجنة الفنية.
3. المباشرة بدراسة الأدب النظري الخاص بالتشخيص التربوي والممارسات والمعايير المتوفرة؛ ليتم توظيف مخرجاتها في إعداد المعايير وفق الممارسات الفضلى في هذا المجال، بالتعاون مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي.
4. البدء بتنفيذ دراسة واقع الحال لممارسات التشخيص التربوي في المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم، حيث تم تطوير حقيبة خاصة لجمع البيانات المتخصصة حول واقع حال التشخيص التربوي في هذه المؤسسات، وتم تنفيذ الزيارات الميدانية من فريق المقيمين بالمجلس للمؤسسات المستهدفة بعينة الدراسة والتي اشتملت على (80 مؤسسة في الأقاليم الثلاثة) وقد تم الإنتهاء من زيارة 31 مؤسسة تعليمية في إقليم الوسط، وسيتم استكمال الزيارات الميدانية لباقي المؤسسات في إقليمي الشمال والجنوب خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2018/ 2019 بالتعاون مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي.

- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعاون مع مديرية الوصول والتصميم الشامل لتحديد أسس الإعفاء من الرسوم الجامعية للطلبة ذوي الإعاقة بناءً على مدى توفر الترتيبات التيسيرية المعقولة والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول وتضمن ذلك الآتي:

1. المشاركة في عضوية لجنة "إعداد أسس الإعفاء من الرسوم الجامعية للطلبة ذوي الإعاقة" المشكلة في وزارة التعليم العالي.
2. تشكيل لجنة داخلية في المجلس لإعداد جدول معايير الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول للطلبة ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي.

3. إعداد مسودة "جدول الترتيبات التيسيرية والأشكال الميسرة وإمكانية الوصول في التعليم العالي" وعقد جلسات تشاورية وأخذ التغذية الراجعة عليه.
4. العمل على تضمين قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المساقات التدريسية في كل من جامعة جرش الأهلية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة اليرموك، وجامعة عجلون الوطنية. حيث تم اعتماد القانون كجزء من محتوى المساقات المتخصصة التي يتم تدرسيها في الأقسام المختلفة بهذه الجامعات، من خلال مكتب إرتباط إقليم الشمال.

- شراء خدمات ترجمة لغة الإشارة من خلال توقيع عقود لـ (28) ثمانية وعشرين مُترجما ومُترجمة للغة الإشارة (1 ذكر، 27 أنثى) للطلبة في مؤسسات التعليم العالي؛ لتتم الترجمة لـ (56) لستة وخمسين طالباً وطالبة من ذوي الإعاقة السمعية (28 ذكر، 28 أنثى) خلال الفصل الدراسي الثاني لعام 2018 والجدول التالي يوضح توزيع مترجمي لغة الإشارة والطلبة الصم الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي بحسب الأقاليم (الوسط، والشمال، والجنوب) والجامعة أو الكلية والنوع الإجتماعي.

الجامعات في إقليم الوسط				
الجامعة	عدد المترجمين		عدد الطلبة الصم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردنية	1	4	17	11
الهاشمية	0	1	3	0
الزرقاء	0	1	1	0
العلوم التطبيقية	0	1	2	0
البلقاء التطبيقية	0	3	2	1
العربية المفتوحة	0	3	0	4
كلية تدريب عمان	0	2	1	2
الأميرة سمية	0	1	1	0
كلية حطين	0	1	0	1
الجامعات في إقليم الشمال				
جامعة اليرموك		3	0	3
البلقاء التطبيقية/ كلية عجلون		1	0	1
آل البيت		1	1	0
البلقاء التطبيقية/ كلية اربد		1	0	1
عجلون الوطنية		1	0	1

عمان العربية المفتوحة		1	0	1
الجامعات في إقليم الجنوب				
البلقاء التطبيقية/ كلية الكرك	0	1	0	1
البلقاء التطبيقية/ كلية الشوبك	0	1	0	1

والشكل التالي يوضح توزيع الطلبة الصم في مؤسسات التعليم العالي ومترجمي لغة الإشارة الذين تم التعاقد معهم خلال الفصل الثاني/ 2018 بحسب النوع الإجتماعي.

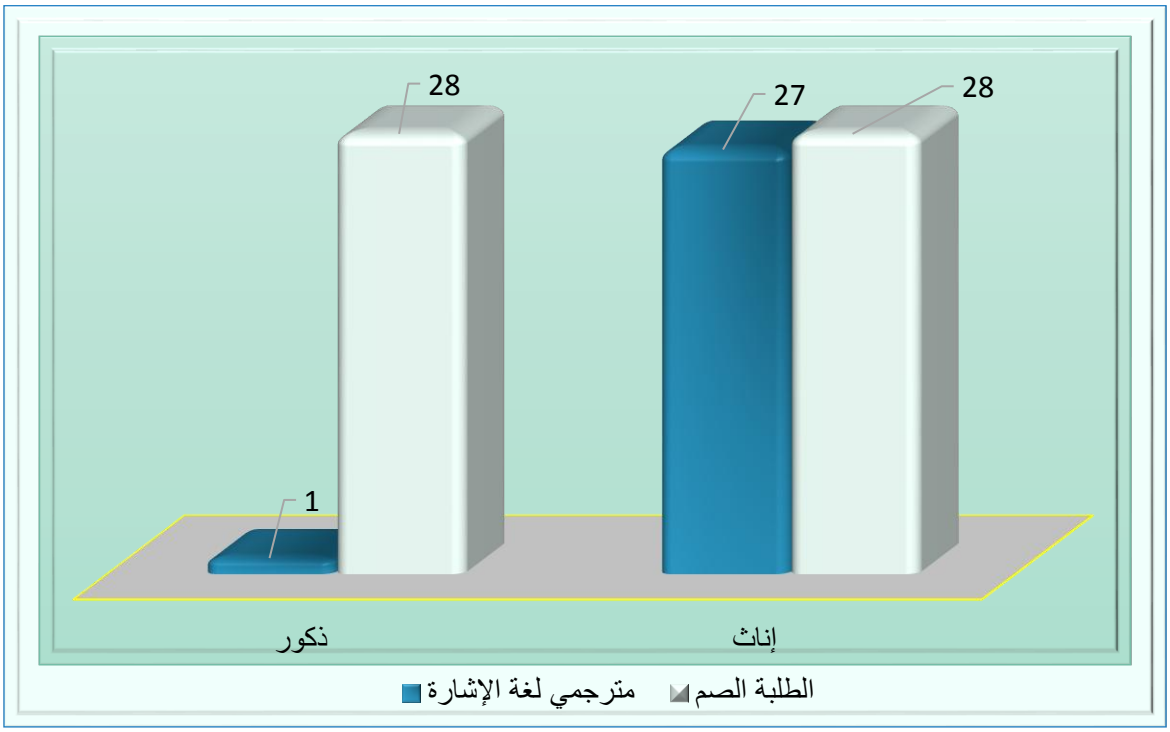

خامسًا: الاعتماد:

في إطار سعي المجلس لضمان جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة واستمرارية تقديمها كحق مُكتسب للأشخاص ذوي الإعاقة أسوة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة؛ قام المجلس من خلال مديرية الإعتماد وبالتعاون مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (HCAC) والجهات الحكومية والخاصة المعنية بما يلي:

- إصدار معايير اعتماد مراكز تشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية بهدف ضمان جودة تقارير التشخيص الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والصادرة عن الجهات المعتمدة من وزارة الصحة. وقد مرت عملية إعداد المعايير بالمراحل التالية:
  1. توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة ومجلس اعتماد المؤسسات الصحية.
  2. تشكيل لجنة فنية من الخبراء العاملين في وزارة الصحة، والمستشفيات الجامعية، والخدمات الطبية الملكية، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجلس اعتماد المؤسسات الصحية لمتابعة تنفيذ الخطة التنفيذية لمشروع تطوير معايير اعتماد مراكز تشخيص الإعاقات في المملكة.
  3. تنفيذ زيارات ميدانية للجهات العاملة في مجال التشخيص بهدف تحليل واقع التشخيص في المملكة والإطلاع على سير عملية التشخيص (ومن هذه الجهات: مركز تشخيص الإعاقات المبكرة التابع لوزارة الصحة، واللجان الطبية اللوائية) ومن ثم تطبيق المعايير على عينة من المراكز لموائمتها مع البيئة الأردنية بعد عرضها على خبراء دوليين.
  4. إصدار معايير اعتماد مراكز تشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية واعتمادها من معالي وزير الصحة، ونشرها في الجريدة الرسمية عدد 5552 تاريخ 31/ 12/ 2018.
- تطوير مديرية الاعتماد بالشراكة مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية من خلال تأهيل وتدريب (10) عشرة من الكوادر المتخصصة في المجلس في البرنامج التدريبي "إعداد مُقيّمين لمؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة" حسب المعايير العالمية بهدف تهيئة المجلس ليصبح جهة مانحة لاعتماد مؤسسات الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب المعايير الوطنية.
- تطوير "نظام الجودة وإدارة المخاطر" بالشراكة مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية حيث تم:
  1. بناء قدرات الكوادر العاملة ذات العلاقة في المجلس من خلال عقد دورتين حول "مقدمة في إدارة الجودة"، و"مقدمة في إدارة المخاطر". وشارك بكل من هاتين الدورتين 15 مشاركًا من كوادر المجلس (12 ذكور، 3 إناث).
  2. تشكيل لجنة "تحسين الجودة وإدارة المخاطر" لتقديم التوجيهات والدعم اللازم لتحسين أداء المديريات المعنية في المجلس من أجل الحصول على الاعتماد العالمي من الجمعية الدولية للجودة (ISQUA).

- تطوير السياسات والإجراءات والوثائق المتعلقة بإدارة الجودة وإدارة المخاطر بالتشارك مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية. وقد تضمنت هذه السياسات والإجراءات عدة مجالات أبرزها: إدارة الوثائق، سياسة التبليغ عن الحوادث العرضية، سجل المخاطر ومؤشرات الأداء للاعتماد.
- تقييم مشروع "بناء نظام ادارة الجودة وادارة المخاطر" من قبل مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (HCAC) ووفقًا لمعايير الجمعية الدولية للجودة (ISQUA) وإصدار التقرير الختامي للمشروع.

سادسًا: إمكانية الوصول والتصميم الشامل:

يقوم المجلس الأعلى بتقديم الدعم الفني للمؤسسات الرسمية في مجال إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الحصول على حقهم في الوصول لهذه المؤسسات من خلال التنسيق مع المؤسسات والوزارات الحكومية للتأكد من تطبيق متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة حيث عملت مديرية الوصول والتصميم الشامل على إنجاز الآتي:

- إعداد مسودة الخطة الوطنية لتهيئة المباني والمرافق العامة بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان تنفيذاً لأحكام المادة (32) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
- متابعة تنفيذ مشروع "الحي النموذجي/ جبل الحسين" وتقديم الدعم الفني لأمانة عمان الكبرى لتنفيذ المشروع.
- تقديم الدعم الفني لأمانة عمان الكبرى في تنفيذها لـ "مشروع الباص السريع" لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والمتابعة المستمرة للأعمال المنفذة أو تلك التي تحت التنفيذ، أو التي سيتم طرح عطاءاتها وإعطاء الملاحظات عليها بما يحقق إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تشكيل لجنة لإعداد جدول الترتيبات التيسيرية المعفية من الضرائب والرسوم وفق المادة (46) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 بالتعاون مع مديرية متابعة خطة التعليم الدامج.
- تشكيل اللجنة الفنية لاعتماد مترجمي لغة الإشارة تضم في عضويتها أربعة من الأشخاص الصم مستخدمي لغة الإشارة، وأربعة من مترجمي لغة الإشارة. وتتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية:
  - إصدار المعايير الخاصة بالامتحان واعتماد البرامج المعدة لذلك.
  - استقبال طلبات المتقدمين للامتحان لغايات حصولهم على الشهادة.
  - إجراء الامتحان للمتقدمين من مترجمي لغة الإشارة.
  - إجراء امتحان منح رخصة المزاولة وتحديد إجراءات انعقاده.

- متابعة تطوير خط الطوارئ للصم (114) مع مركز القيادة والسيطرة في مديرية الأمن العام بحيث يتم توفير هذه الخدمة وتقديمها من شركات الإتصال الثلاث (شركة أمنية، شركة أورانج، وشركة زين) وفق المعايير العالمية لتقديم خدمات الطوارئ.
- تقديم الدعم الفني لمعهد الدراسات المصرفية فيما يخص تهيئة مباني المعهد وضمان إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وقد تم الإنتهاء من تهيئة جزء منها.
- تقديم الدعم الفني لعدة جهات حكومية وغير حكومية (7 جهات) لتهيئة المواقع الإلكترونية الخاصة بها على النحو التالي:
  1. الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للسكان (منصة المعرفة للصحة الإنجابية).
  2. الموقع الإلكتروني لشركة أورانج.
  3. موقع رئاسة الوزراء (الجريدة الرسمية).
  4. الموقع الإلكتروني لشركة أمنية.
  5. الموقع الإلكتروني لشركة زين.
  6. الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للإنتخابات.
  7. الموقع الإلكتروني لمركز عدل للمساعدة القانونية.
- تقديم الدعم الفني والكشف الحسي لتوفير إمكانية الوصل لـ (37) مبنى قائم على النحو التالي:
  1. تسعة مدارس ضمن مشروع المدارس الدامجة في شمال وجنوب ووسط المملكة.
  2. مبنى الصندوق الأردني الهاشمي (القاعة الرئيسية).
  3. مبنى فندق سانت ريجس لتقديم الدعم الفني الخاص بالإعاقة البصرية.
  4. مبنى صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.
  5. مباني مركز العدل للمساعدة القانونية.
  6. مبنى قصر العدل.
  7. مبنى فندق توليدو – العبدلي.
  8. مباني معاهد التدريب المهني (عدد 5) في شمال وجنوب ووسط المملكة.
  9. مبنى مركز تدريب الموقر التابع للشركة الوطنية للتدريب.
  10. زيارة لثلاث مدارس في الكرك لتهيئتها لتكون مدارس دامجة.
  11. مشروع المسار الآمن في الجامعة الأردنية.

12. الكشف على المبنى الجديد للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
13. مباني مركز التدريب التابع للشركة الوطنية للتدريب في الرمثا والمفرق.
14. مبنى بيت شباب عمان.
15. مبنى معرض أورانج – عبدون.
16. مبنى اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.
17. مبنى هيئة تنظيم قطاع الإتصالات.
18. المسار الآمن في الجامعة الأردنية.

سابعًا: الرصد والمتابعة:

ضمن مهام المجلس في مجال الرصد والتنسيق والمتابعة؛ يعمل المجلس على متابعة تطبيق الجهات الحكومية لأحكام القانون، ورصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة والتحقق من الشكاوى المتعلقة بالتمييز على أساس الإعاقة أو بسببها؛ وقد تم إنجاز الآتي من قبل مديرية الرصد والتنسيق:

- تطوير نظام إلكتروني لاستقبال الشكاوى المتعلقة بالتمييز على أساس الإعاقة على الموقع الإلكتروني www.hcd.gov.jo/ar/node/1085 بالتعاون مع وحدة التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات ووحدة الإتصال والإعلام، كما تم تطوير واعتماد دليل استقبال وإجراءات الشكاوى للتعريف بإجراءات استقبال الشكاوى وكيفية التعامل معها.
- تطوير دليل للمنح الصغيرة وتطوير نظام إلكتروني لتقديم المنح بالتعاون مع صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية بالتعاون مع وحدة التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات.
- تنفيذ برنامج تدريبي بعنوان "الرصد وكتابة التقارير المتخصصة" بالتعاون مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي ومديرية الشؤون الإدارية بمشاركة 15 موظفًا من الكوادر العاملة بالمجلس (14 ذكور/ 1 إناث) بهدف بناء قدراتهم في مجال الرصد والمتابعة لتمكينهم من رصد الإنجازات المُتحققة من أصحاب المصلحة وشركاء المجلس الأساسيين كل في مجال عمله.
- عقد اللقاءات الحوارية في الأقاليم الثلاث (شمال، وسط، جنوب) بهدف الوقوف على واقع أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة 133 منظمة من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركة (266) مشارك (149 ذكور، 117 إناث).
- بدء العمل على إعداد "تقرير رصد أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" للعام 2018، حيث تم إعداد قوائم المسائل للجهات المعنية بتنفيذ أحكام القانون رقم (20) لسنة 2017 حيث تم مخاطبة

(40) أربعين جهة من المؤسسات الرسمية. كما تم تحليل التشريعات الناظمة لعمل هذه الجهات، وإجراء التحليل لمخرجات اللقاءات الحوارية مع منظمات المجتمع المدني ليتم تضمينها في التقرير.

ثامنًا: الإتصال والإعلام:

يولي المجلس أهميةً كبيرةً للإعلام لإيمانه أن نشر الوعي والثقافة الصحيحة عن الإعاقة هو المفتاح الرئيس في ترسيخ الاتجاهات الإيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في شتى مناحي الحياة. وانطلاقًا من الإيمان بدور الإعلام، عمل المجلس من خلال وحدة الإتصال والإعلام على إنجاز الآتي:

- تنظيم لقاء لسمو رئيس المجلس بعدد من المدراء العامين للجهات والمؤسسات الإعلامية وعمداء كليات الإعلام في المملكة لتسليط الضوء على دور الإعلام في ظل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للمجلس، على الرابط: www.hcd.gov.jo ويحتوي هذا الموقع على روابط ومعلومات محدثة تعكس الرؤية والرسالة والمضمون الذي تبناه قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، وتم ترجمة محتوى الموقع الإلكتروني للمجلس للغة الإنجليزية.
- تطوير محتوى حسابات المجلس على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وتضمن ذلك قيام المجلس بتنظيم أربعة لقاءات بث مباشر مع المسؤولين في المجلس ومع خبراء وخبيرات من خارجه للحديث عن مواضيع محددة تهم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم (تضمنت اللقاءات: قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 "عدد المشاهدات 2500"، وحوار مفتوح: سؤال وجواب "عدد المشاهدات 3400"، والتعليم الدامج "عدد المشاهدات 2800"، واضطراب التوحد "عدد المشاهدات 2100"). والشكل التالي يوضح المشاهدات للقاءات التي تم تنظيمها على حساب المجلس على الفيس بوك.

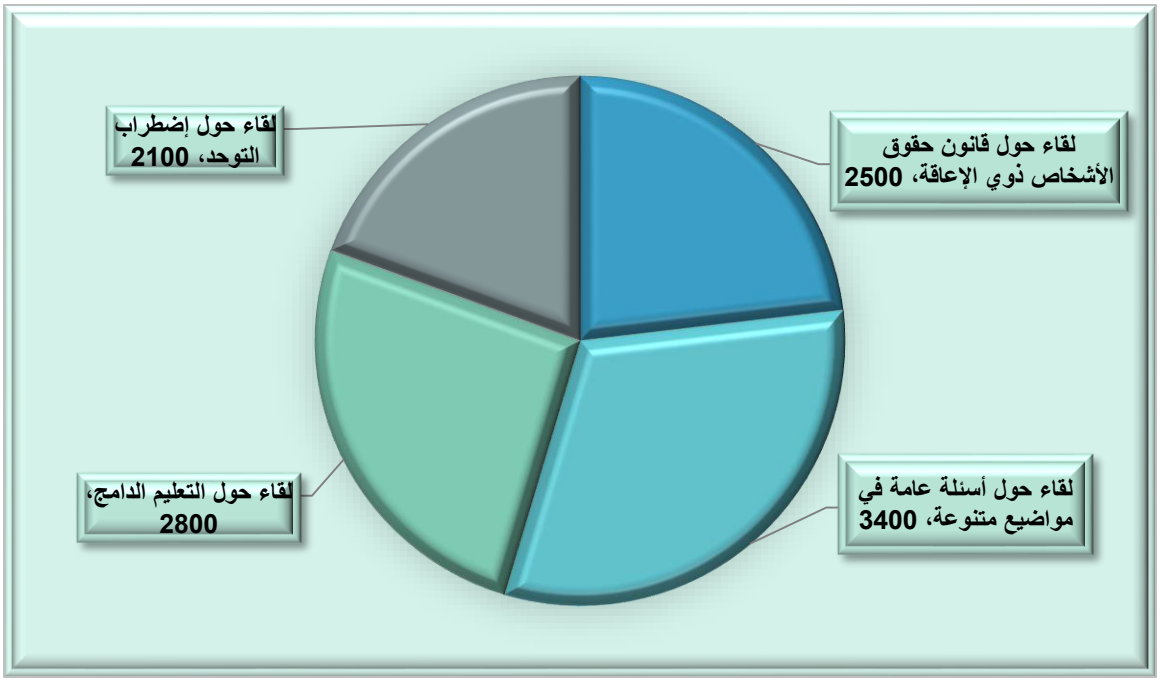

- تم تطوير (35) اقتباس (Testimonies) حول آراء المشاركين في مختلف البرامج التدريبية التي عقدها المجلس. كما يتم الرد على استفسارات المتابعين لصفحة الفيس بوك الخاصة بالمجلس بمدة أقصاها سبع ساعات وبمعدل استجابة 100%.
- إصدار (11) أحد عشر نشرة إخبارية إلكترونية داخلية حول أبرز إنجازات مديريات ومكاتب ارتباط المجلس، وذلك تعزيزاً للتواصل الداخلي بين الموظفين في المجلس.
- تغطية نشاطات وفعاليات المجلس وتنظيم اللقاءات التلفزيونية بشكل مستمر مع المعنيين في المجلس عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وبلغ عدد هذه اللقاءات (45) خمسة وأربعين مقابلة إذاعية وتلفزيونية.
- رصد الأخبار المتعلقة بالإعاقة في الصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية، بهدف عمل تحليل لكيفية التناول الإعلامي لقضايا الإعاقة في الأردن. ويوضح الشكل التالي توزيع تناول قضايا الإعاقة في الإعلام بحسب النهج المستخدم لتغطية هذه القضايا (بلغ عدد القضايا التي تم تناولها وفق النموذج الطبي 21، والحقوقي 36، والرعائي 46).

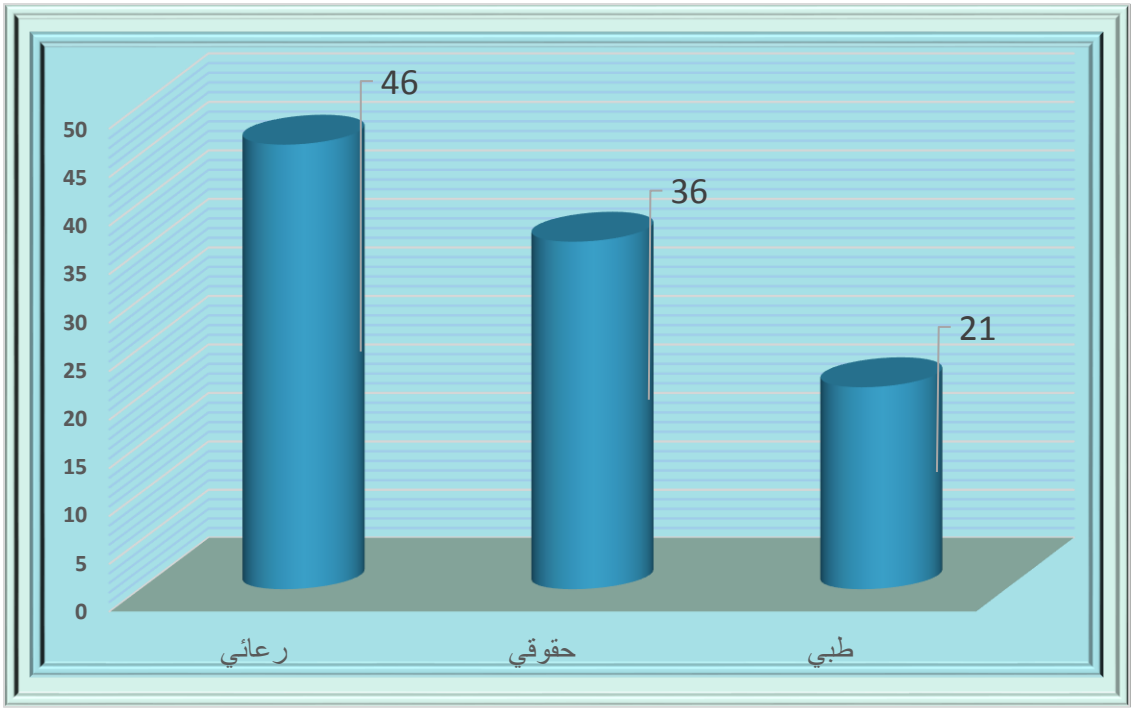

- تم تطوير وتصميم وطباعة "الدليل الإعلامي في تناول قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"؛ وذلك حرصاً من المجلس على تطوير مهارات الإعلاميين في تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، ولتعزيز إتباعهم للنهج الحقوقي في تسليط الضوء عليها، وقد تم توزيعه على الإعلاميين خلال ورش التدريب التي استهدفت بناء قدرات الإعلاميين في أقاليم المملكة الثلاثة، وقد انتهى المجلس من عقد أربع ورش تدريبية في هذه الأقاليم استهدفت (83) ثلاثة وثمانين إعلاميًا من الجهات والمؤسسات الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية بالإضافة لمسؤولي الإعلام وصفحات التواصل الإجتماعي في المؤسسات الحكومية.
- تطوير (57) سبعة وخمسين فلم توعوي تم انتاجها من قبل فريق الإعلام حول مواضيع متنوعة تضمنت:

1. تسليط الضوء على مختلف المبادرات الريادية للإرتقاء بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة (مثل: مبادرة المسار الآمن للأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية، وقارئ العملات الأردنية للمكفوفين، ومبادرة "مجد" لتنشيط سياحة الأشخاص ذوي الإعاقة، ومحطة لغة الإشارة والمتمثلة بتأسيس محطة غسيل سيارات دامجة للعمال من ذوي الإعاقة السمعية والأشخاص الناطقين، وتطوير قوائم الطعام بطريقة بريل لأحد المطاعم في المملكة).

2. تطوير فلمين تناولا موضوع الممارسات الفضلى لإمكانية الوصول في مدينة برشلونا، وآخر حول إمكانية تولي الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية مناصب إدارية عليا.
3. تطوير أفلام توعوية تناولت مجموعة من القضايا المرتبطة بمحاور عمل المجلس خلال المرحلة القادمة تضمن الأول منها التعريف بعمل مديرية متابعة خطة التعليم الدامج والدور الذي يقوم به المجلس بالتعاون مع الجهات الشريكة، فيما تناول الآخر إمكانية الوصول إلى الخدمات الطبية في شارع الخالدي ومدى ملائمة الشارع لمتطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الطبية.
4. تطوير فلمين توعويين حول تعليمات اعتماد مترجمي لغة الإشارة، وبدء استقبال طلبات القبول الموحد للطلبة ذوي الإعاقة، وذلك لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم للمعلومات والبيانات الصادرة عن المجلس.
5. تطوير فيلم يحتوي على مجموعة من الرسائل الموجهة من مجموعة من النساء ذوات الإعاقة للمرأة ذات الإعاقة بمناسبة يوم المرأة العالمي، وذلك لتسليط الضوء على الأيام العالمية الخاصة بالإعاقة.
6. تطوير فيلم توعوي حول دور لجنة تكافؤ الفرص وآلية التظلم بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتعاون الاعلامي.
7. تطوير (5) خمسة أفلام توعوية تناولت المواضيع التالية: (العمل، العيش المستقل، التعليم الدامج، التشخيص، وإمكانية الوصول).
8. تطوير (47) سبعة وأربعين فيلم خاص بامتحانات لغة الاشارة (20 فيلم مسموع، و27 فيلم مرئي)، بالإضافة إلى ترجمة (8) ثمانية أفلام للمؤسسة العامة للغذاء والدواء.

- الاشتراك مع موقع (Shutter stock) لبيع الصور؛ حيث تم شراء (300) ثلاثمائة صورة عالية الجودة لاستخدامها في مطبوعات المجلس.
- تطوير هوية مؤسسية جديدة للمجلس، تمثلت بشعار جديد وألوان جديدة، وبدأ العمل بتغيير المطبوعات والمنتجات الإعلامية للمجلس بناء على الهوية المؤسسة الجديدة.
- في مجال المطبوعات الخاصة بالمجلس؛ تم تطوير مطوية حول مهام مديريات ومكاتب المجلس باللغة العربية والإنجليزية وذلك لتسليط الضوء على الدور الذي يقوم به المجلس عقب صدور القانون رقم (20) لسنة 2017، والهيكل التنظيمي الجديد للمجلس، وتطوير كتيب القانون رقم (20) لسنة 2017 باللغة العربية والإنجليزية وفق الهوية المؤسسية الجديدة، وتطوير كتيب دليل المنح، وفولدرات المجلس الجديدة ودفاتر الملاحظات، وإعداد التصميم الخاص بدراسة واقع برامج الصحة الإنجابية للأشخاص

ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتطوير نماذج بطاقات التعريف للموظفين، والعروض التقديمية (البور بوينت) الخاصة بالعروض المعدة المجلس، والشهادات التي تمنح للمشاركين بالبرامج والورش التدريبية، وعدد من البانرز "Roll–ups" وإنفوغرافيك حول الخطة العشرية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة، وغلاف كتيب المعايير.

- تطوير مواد إعلامية مبسطة حول القانون لاستخدامها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كدور المجلس في ظل القانون الجديد ومهام لجنة تكافؤ الفرص، بهدف توعية الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية بمواد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017. كما تم تطوير قناة على اليوتيوب، تتضمن جميع مواد القانون بلغة الاشارة.
- تطوير مجموعة من التنويهات الإذاعية تحتوي على رسائل توعوية بعدد من المحاور الرئيسية للقانون وبثها عبر أثير إذاعة الأمن العام وإذاعة اليرموك.
- ترويج الحملة التوعوية المشتركة التي ينفذها مركز المعلومات والبحوث في مؤسسة الملك الحسين بالتعاون مع المجلس، وتقديم الدعم الفني اللازم لنجاح الحملة، حيث قام المجلس بنشر عدد من البوسترات على شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس، بعد ان تم تطوير محتوى الرسائل التوعوية المستخدمة في الحملة.
- وضع إطار الخطط التوعوية وخطط كسب التأييد حول كل من: التعليم الدامج بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة مرسي كور، وإيجاد خدمات بديلة لمنظومة الرعاية الإيوائية بالتعاون مع وزارة التنمية الإجتماعية.

تاسعًا: التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات:

يعمل المجلس على مواكبة التطورات في مجال التكنولوجيا والبرمجيات الحديثة؛ وبما يسهم في الترويج لقضايا الإعاقة وتحقيق أهداف المجلس بكفاءة وفاعلية من خلال توظيف هذه التكنولوجيا لخدمة قضايا الإعاقة بوجه عام، وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار قامت وحدة التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات بإنجاز الآتي:

- تطوير خارطة إلكترونية للمؤسسات العامة التي توفر خدمات وإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة (مثل: المؤسسات العامة التي تعنى بالإعاقة، المراكز الصحية والمستشفيات، والمدارس المهيأة)، وقد تم الإنتهاء من إدخال بيانات المواقع الخاصة بالمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، وتم الإنتهاء من التدريب الفني للمعنيين بمتابعة تنفيذ المشروع من الكادر المتخصص في المجلس.

- التعاون والتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف إصدار البطاقة الإلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم إنجاز الآتي:
  - تشكيل اللجان الفنية المشتركة من المجلس، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تقييم البنية التحتية الإلكترونية لكل من المجلس ومراكز التشخيص المعتمدة في وزارة الصحة لبيان مدى جاهزيتها والعمل على تهيئتها لتحقيق متطلبات إصدار البطاقة الإلكترونية التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة.
  - وضع التوصيات والخطوات الإجرائية لتنفيذ نتائج التقييم التي تمكن المجلس من إصدار البطاقة التعريفية.
  - البدء بتنفيذ مشروع البطاقة التعريفية حيث تم الإنتهاء من إجراءات طرح العطاء الخاص بتطوير البنية التحتية للمشروع (الأجهزة والبرمجيات)، وتمت إحالة العطاء على الجهة المنفذة.
- تنفيذ دورة لبناء قدرات (8) ثمانية من موظفي المجلس (5 ذكور، 3 إناث) في مجال رخصة القيادة الدولية للكمبيوتر (ICDL) بالتنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات.
- تطوير عدد من الأنظمة الداخلية في المجلس بالتنسيق مع المديريات المعنية بالمجلس (مثل: نظام أرشفة ملفات موظفي المجلس، ونظام المعايير، ونظام البرامج والدورات التدريبية).

عاشرًا: لجنة تكافؤ الفرص:

استناداً للمادة رقم (14) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 والخاصة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم التمييز بحقهم على أساس الإعاقة أو بسببها، قام المجلس بتشكيل لجنة تكافؤ الفرص برئاسة عطوفة الأمين العام وعضوية 12 شخص من ممثلي الجهات الواردة في المادة (14) من القانون وتتولى هذه اللجنة المهام الآتية:

- تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز على أساس الإعاقة أو بسببها في مجال العمل والتحقق منها وتسويتها مع الجهات المعنية.
- إصدار التقارير الفنية المتعلقة بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في بيئة العمل بناءً على طلب خطي من الأفراد أو جهات العمل المعنية.
- تبادل المعلومات والخبرات مع وزارة العمل وديوان الخدمة المدنية والقطاع الخاص وغيرها من الجهات ذات العلاقة لتعزيز انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في سوق العمل.
- التعاون ما بين المجلس، ووزارة العمل، وديوان الخدمة المدنية وجهات العمل في إصدار الأدلة الإرشادية والنشرات التوعوية المتعلقة بمتطلبات تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل.

- عملت لجنة تكافؤ الفرص على إنجاز الآتي:

❑ إصدار تعليمات لجنة تكافؤ الفرص ونشرها في الجريدة الرسمية العدد 5555، بتاريخ 2019/1/16 بالتنسيق والمتابعة من وحدة الشؤون القانونية.

❑ تصميم دليل للشكاوى، والنظام الإلكتروني لإستقبال شكاوى العمل الخاص باللجنة.

❑ دراسة الشكاوى التي تلقتها اللجنة والبالغة (12) إثنتا عشر شكوى والمباشرة بإتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوصها. وتوضح الأشكال البيانية التالية توزيع هذه الشكاوى بحسب النوع الإجتماعي (6 ذكور، 5 إناث، 1 غير محدد)، ونوع الإعاقة (إعاقة حركية 6، إعاقة سمعية 2، إعاقة بصرية 1، إعاقة ذهنية 1، إعاقة نفسية 1، غير محدد 1)، والتسويات الخاصة بها (قيد الإجراء 11، عدم إختصاص 1، سحب شكوى 1).

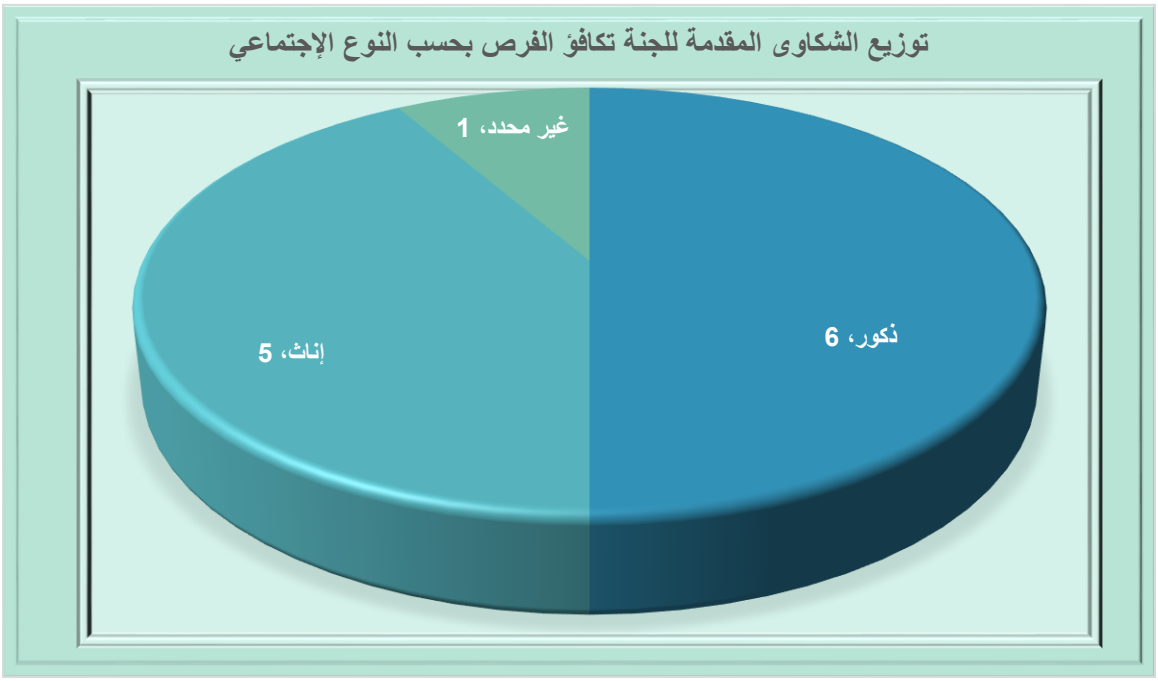

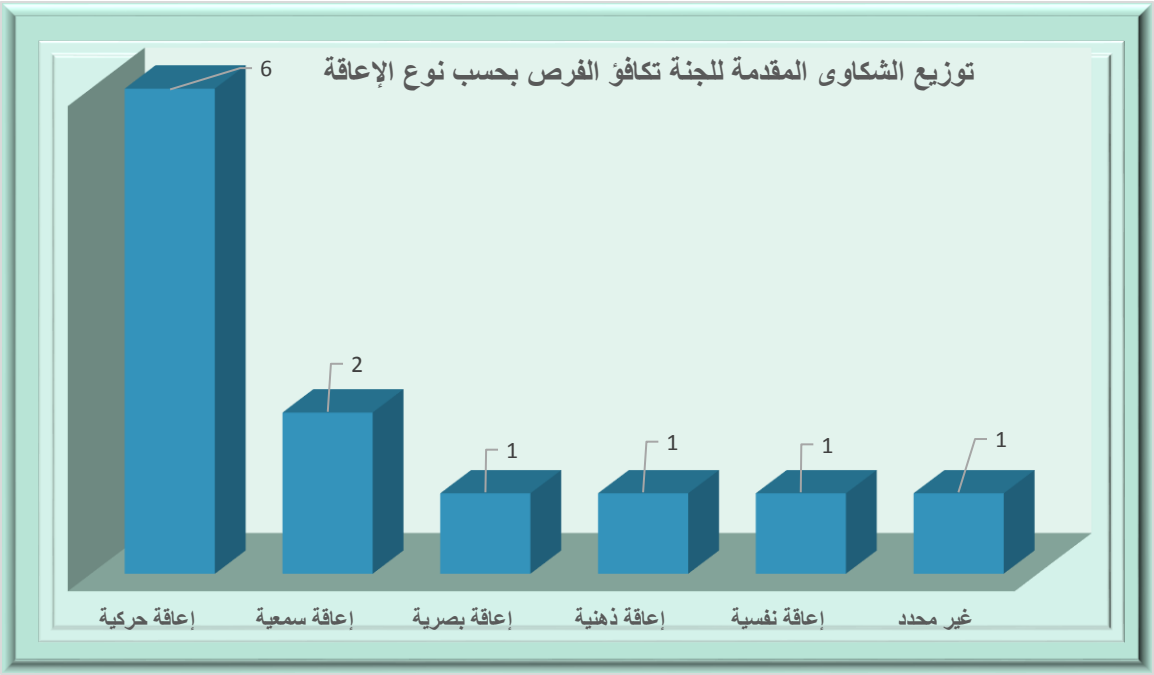

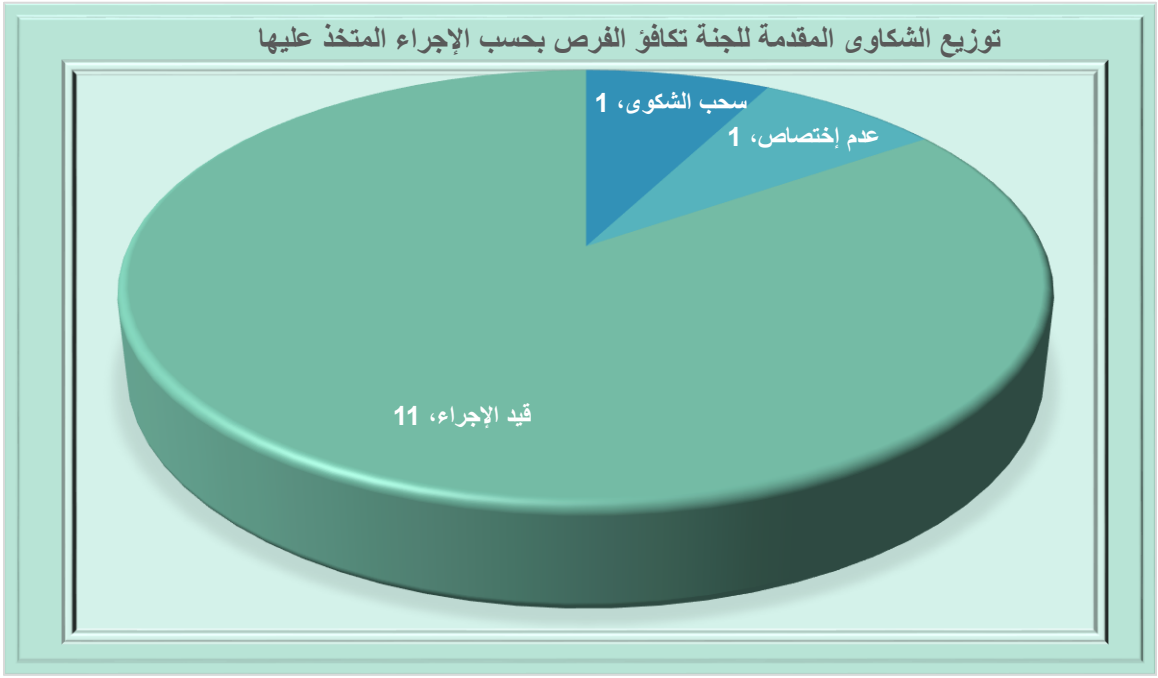

حادي عشر: بناء القدرات وإذكاء الوعي:

يتولى المجلس مجموعة من المهام بحسب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017؛ فقد تضمنت المادة (8) البند (ج، د) الآتي: "تقديم الدعم الفني للوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية في وضع استراتيجياتها وخططها وبرامجها، لضمان شمولها لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" و"التنسيق مع

الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية، لتحديد الأدوار والاختصاصات في مجال الإعاقة، وطرق تبادل المعلومات والخبرات، بما يحقق تكامل الجهود فيما بينها". وفي هذا المجال عملت مديرية السياسات والتطوير المؤسسي على إنجاز الآتي:

- إعداد الدليل التدريبي للدورات التدريبية المُنفذة من قبل المجلس للعام 2018.
- تنفيذ (63) ثلاثة وستون برنامجاً تدريبيًا وورشة للتوعية والتثقيف بالتعاون مع المديريات الفنية في المجلس والمدربين ذوي الخبرات المتميزة (10 برامج تدريبية، 53 ورشة توعوية) شارك فيها (1314) ألفٌ وثلاثمائة وأربعة عشر مُشاركًا ومُشاركة من الجهات الرسمية وغير الرسمية (613 ذكور، 701 إناث). وتاليًا توزيع المشاركين بهذه البرامج والورش بحسب الإقليم، وبحسب النوع الإجتماعي للمشاركين في الورش التوعوية أو البرامج التدريبية، وبحسب كون المشاركين من ذوي الإعاقة أو من غير ذوي الإعاقة. والشكل البياني التالي يوضح توزيع المشاركين بحسب الإقليم (حيث بلغ عدد المشاركين في إقليم الشمال 478، وفي إقليم الوسط 754، وفي إقليم الجنوب 82 مشارك ومشاركة):

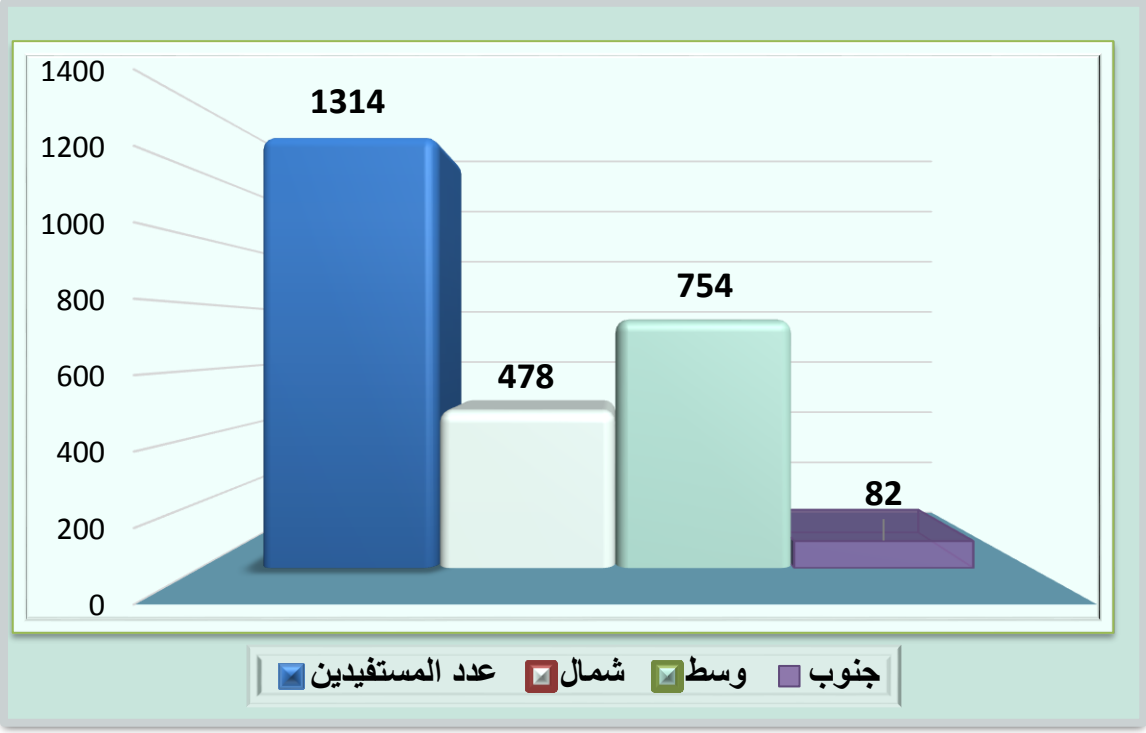

- تنفيذ (10) عشرة برامج تدريبية بالتعاون مع الجهات المعنية وبمواضيع متنوعة (مثل: معايير اعتماد مراكز تشخيص الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، التخطيط لبرامج التأهيل المبني على المجتمع، بناء قدرات الإعلاميين حول النهج الحقوقي) شارك فيها (188) مائة وثمانية وثمانون مُشاركاً ومُشاركة (92 ذكور، 96 إناث).

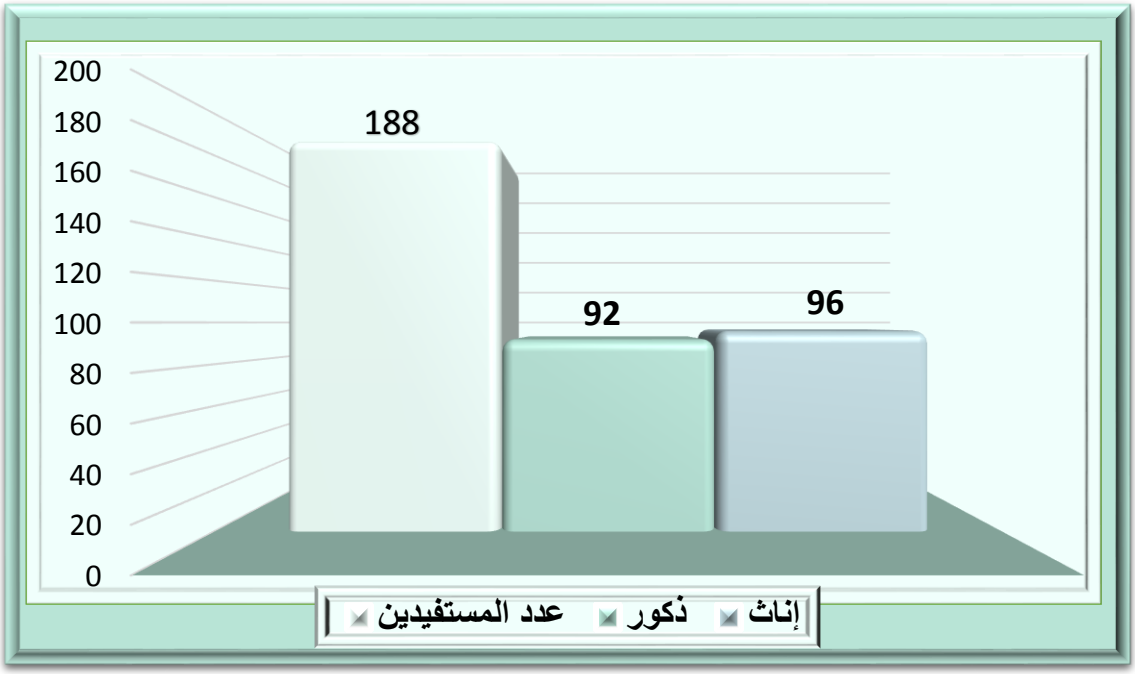

- تنفيذ (53) ثلاث وخمسون ورشة للتوعية والتثقيف شارك بها (1129) ألف ومائة وتسعة وعشرون مُشاركًا ومُشاركة (524 ذكور، 605 إناث)، وتضمنت ورش التوعية عدة محاور أهمها "إذكاء الوعي بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017" و"إتكيت التواصل الفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة". والشكل البياني التالي يوضح توزيع المستهدفين بالورش التدريبية بحسب النوع الإجتماعي (524 ذكور، 605 إناث).

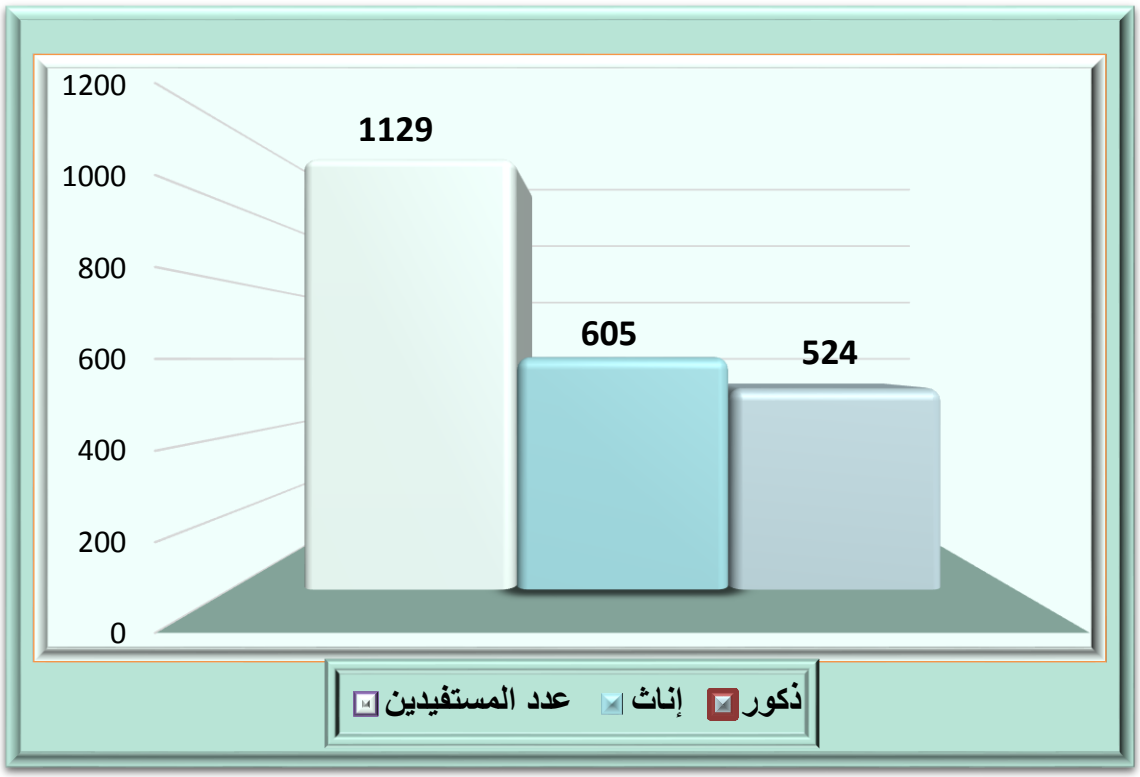

- إشراك (251) مئتين وواحد وخمسون مُشاركًا ومُشاركة (110 ذكور، 141 إناث) من الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج التدريبية وورش التوعية المُنفذة من قبل المجلس. والشكل البياني التالي يُوضح توزيع المشاركين بالبرامج التدريبية بحسب كون المشاركين من ذوي الإعاقة أو من غير ذوي الإعاقة (251 مشارك من ذوي الإعاقة، 1063 مشارك من غير ذوي الإعاقة).

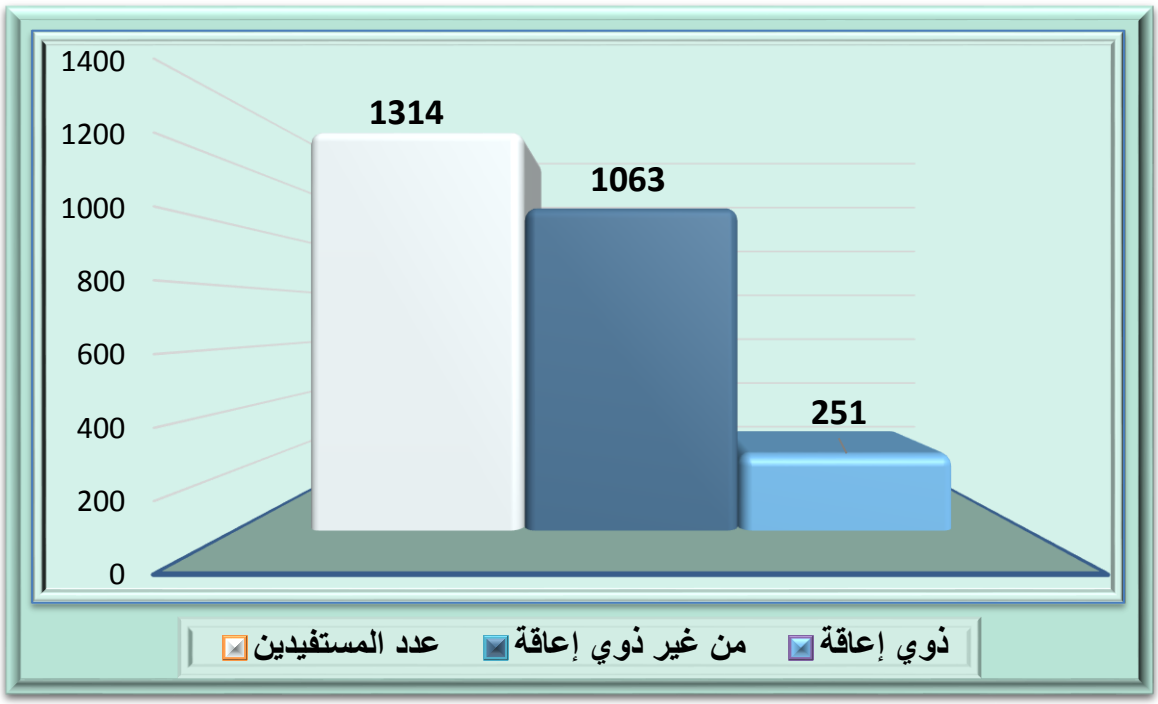

- إدخال وتوثيق البيانات الخاصة بالدورات على النظام الإلكتروني الخاص بالبرامج التدريبية والورش التوعوية التي يتم تنفيذها من قبل المجلس.

ثاني عشر: التعاون والعلاقات الدولية:

عملت وحدة العلاقات والتعاون الدولي بالمجلس على إنجاز الآتي في مجال التعاون الدولي:

- مشاركة وفد من المجلس في حضور فعاليات مؤتمر Zero-Project، وشارك في هذه الفعالية ما يقرب من سبعين (70) دولة حيث تركز النقاش حول أهمية إمكانية الوصول والبيئة الميسرة، والمواصلات، والمعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة. والرابط التالي يوضح الخبر الخاص بهذه المشاركة https://www.jordantimes.com/news/local/prince-mired-participates-un-zero-project

- المشاركة في الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيويورك خلال الفترة من 12-14/ 5/ 2018 بهدف عرض إنجازات الأردن في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- مشاركة سمو رئيس المجلس بمؤتمر رفيع المستوى في العاصمة البلجيكية نظمته منظمة لومس والاتحاد الاوروبي بعنوان *"No child left behind: Families not institutions -EU external action championing children's rights"* بتاريخ 15. 7. 2018 والقى سموه كلمة رئيسية كان محورها تحويل المنظومة الرعائية إلى منظومة دامجة وجهود الأردن بهذا الصدد إضافة إلى الخطوات المستقبلية في هذا المجال.
- المشاركة في ورشة العمل الوطنية "تعزيز التعاون الفني بين المملكة الأردنية الهاشمية والإسكوا" في الرياض خلال شهر أيار، 2018.
- وعلى مستوى التنسيق والتعاون الوطني شارك المجلس في المجالس التنفيذية للمحافظات من خلال عضوية مدراء مكاتب إرتباط المجلس في الأقاليم الثلاث (الشمال، والوسط، والجنوب) في المجالس التنفيذية في المحافظات بهدف تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاريع المعتمدة في المحافظات.

ثالث عشر: رصد ومتابعة الشكاوى المُقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة:

مساهمة من المجلس في تقديم الدعم الفني للوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية بهدف تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنسيق ومتابعة ورصد تطبيق الجهات ذات العلاقة لأحكام هذا القانون والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واستناداً للمادة (8/ و) في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 والتي تنص على "رصد أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم على المستوى الوطني، والتحقق من الشكاوى الفردية والمؤسسية المتعلقة بالتمييز على أساس الإعاقة أو بسببها"، فقد باشر المجلس من خلال مديرية الرصد والتنسيق برصد الشكاوى المُقدمة من الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام 2018. حيث جرى استقبال (115) مئة وخمس عشرة شكوى تم تقديمها من الأشخاص ذوي الإعاقة (54 ذكور، 29 إناث، 32 غير محدد) وقد توزعت هذه الشكاوى بحسب نوعها إلى الفئات المتضمنة بالجدول الآتي.

نوع الشكوى	العدد
تعليم	17
طلبات مساعدة	15

تظلم	13
تشغيل	12
إعفاء جمركي	10
عمل (تكافؤ فرص)	8
قضايا قانونية	7
طلبات عبر منصة بخدمتكم	33
المجموع	115

وفيما يتعلق بالتسويات والإجراءات التي تمت بخصوص هذه الشكاوى؛ فقد تم حل 75 شكوى منها (65%)، ولا تزال 4 شكاوى قيد المتابعة، وثلاث شكاوى تم حفظها، وتم الرد على 33 طلب (اقتراح أو استفسار من ذوي الإعاقة). والشكل التالي يوضح توزيع الإجراءات التي تمت على الشكاوى المقدمة.

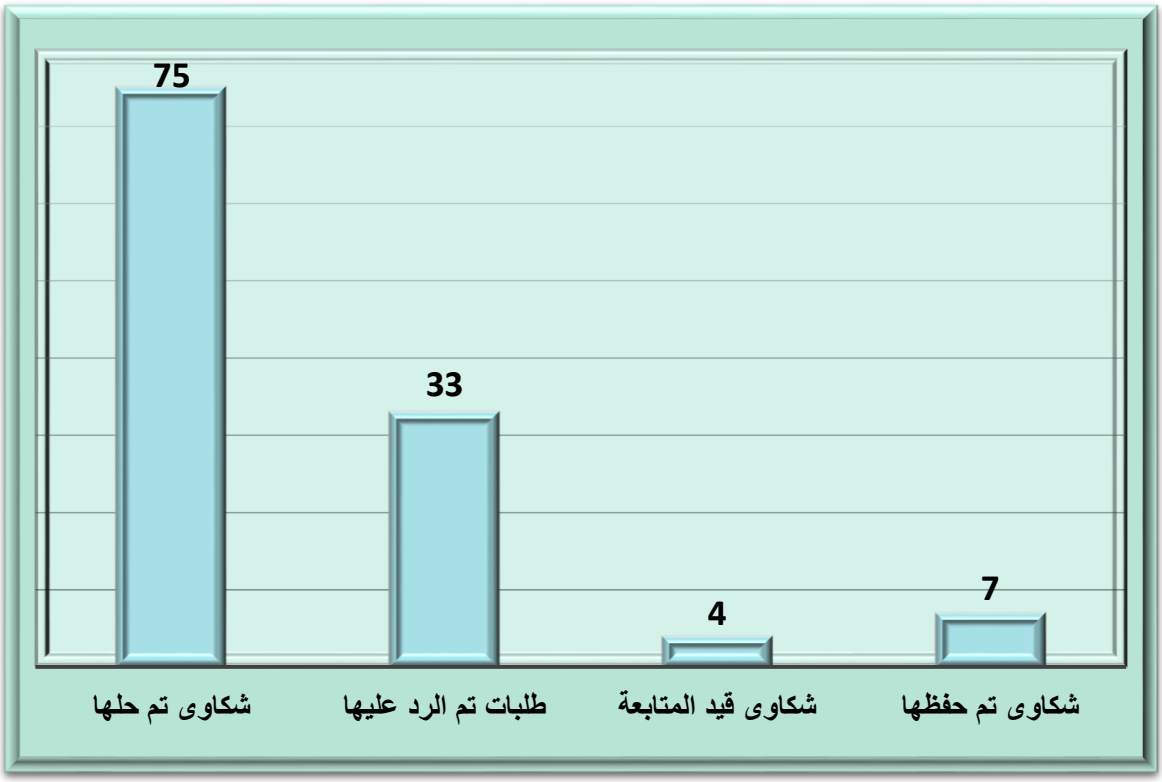

وفيما يتعلق بتوزيع الشكاوى المُقدمة بحسب نوع الإعاقة؛ فقد كان معظمها من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وبنسبة (30%)، وتلتها شكاوى الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والسمعية بنسبة (13%) لكل منها، يليها

الإعاقة البصرية بنسبة (14%)، والإعاقات المتعددة والنفسية بنسبة (3%) لكل منها. ويظهر الشكل التالي توزيع هذه الشكاوى بحسب نوع الإعاقة (35 إعاقة حركية، 15 إعاقة ذهنية، 15 إعاقة سمعية، 14 إعاقة بصرية، 3 إعاقات متعددة، 3 إعاقة نفسية، 30 غير محدد).

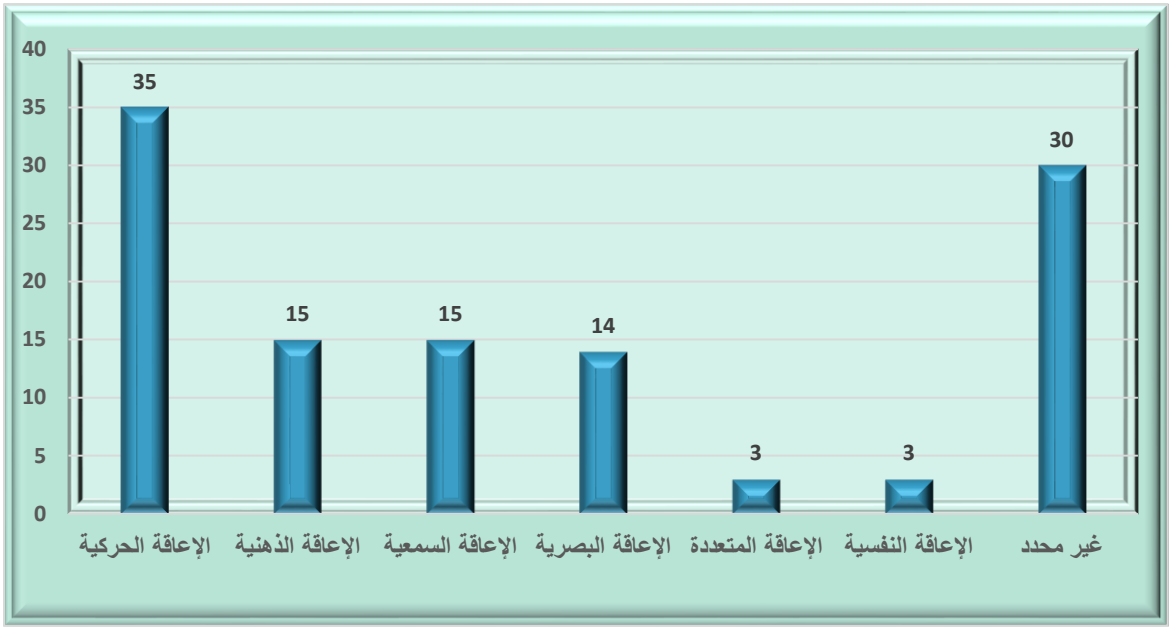

التحديات التي واجهها المجلس خلال العام 2018:

يواجه المجلس تحديات عديدة في إطار سعيه لإنجاز مهامه وتحقيق أهدافه، ولعل أبرزها الآتي:

أ. التحديات الفنية: نقص الكوادر المؤهلة لتنفيذ التزامات القانون، والحاجة لاستقطاب الخبرات المتخصصة لتنفيذ هذه الإلتزامات.

ب. التحديات في التواصل والتنسيق: المقاومة من الشركاء لقبول نقل ملفات الخدمات المقدمة من المجلس، ومعيقات التنسيق مع الشركاء الرئيسيين ومدى استجابتهم لإعداد وتطوير خطط العمل وتنفيذها وتوفير المخصصات المالية اللازمة بالتنسيق مع المجلس.

ت. التحديات المالية: محدودية الموارد المالية المتطلبة لتنفيذ الإلتزامات والمهام المنصوص عليها في القانون، وارتباط المشاريع التمويلية مع المانحين بتجهيز الخطط العشرية ذات الأولوية لعمل المجلس، وارتباط التنسيق مع الجهات المانحة بأسس وتعليمات وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ث. التحديات على مستوى الهوية المؤسسية: وبرزت في مقاومة تحول المجلس من دوره كمقدم للخدمات إلى راسم السياسات وراصد لتطبيق بنود القانون.